١،٢٧٧ بليون دولار عام ١٩٦٦ . ومن ناحية أخرى ، ارتفعت الصادرات من ٧١١ مليون دولار الى ٨٣٢ مليون دولار . وقد انخفض العجز التجاري خلال هذه الفترة من ٥٢٠ مليون دولار (١٩٦٥) الى ٤٤٥ مليون دولار (١٩٦٦)(٨٢).

ورغم ان المراحل الاولى « للميتون » قد خففت قليلا من عجز اسرائيل التجاري ، يمكن الاشارة الى ظواهر أخرى أصبحت تتناقض الى حد كبير مع المصالح الطويلة الامد للقطاع الخاص . فقد ازدادت نقمة الطبقة العاملة وازداد عدد الاضرابات ، كذلك ازدادت الهجرة من اسرائيل ، وخاصة هجرة العمال الفنيين ، بينما انخفضت الهجرة اليها . كما أن انهيار بعض المصالح الاقتصادية ، مثل بنك « فيوخت فانغر » وبنك « اللرن » ، خلق شعورا بعدم الارتياح في وسط الطبقة الراسمالية . وقد انخفض في الوقت نفسه الاستثمار الاجنبي عن مستواه عام ١٩٦٥ ، (رغم ازدياد التعويم الذي قام به الراسماليون الاجانب) .

ومع تعمق الازمة الاقتصادية ، قامت الحكومة باتخاذ موقف أكثر عدائية من العالم العربي ، وخاصة من سوريا . وكان أحد الاثار المباشرة للاستعداد للحرب استيعاب العديد من العمال ، العاطلين عن العمل والعاملين ، في القوات المسلحة . وقد أدت زيادة الانفاق على الدفاع الى توسع الصناعات الحربية بحيث ارتفع عدد العاملين في مصانع وزارة الدفاع ، في نهاية ١٩٦٧ ، بنسبة ٤٠ ٪ ، وبحيث تضاعفت طلبات « الصناعة الحربية » من الاقتصاد المدني ثلاث مرات(٨٣).

رغم انه من الخطأ ارجاع حرب حزيران الى الازمة الاقتصادية الخانقة التي واجهتها اسرائيل عام ١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، فقد كان لتلك الحرب نفسها ولنتائجها تأثير واضح على الاقتصاد الاسرائيلي . ويعتبر ادخال حزب جاحال المناوىء للعمال (مناحيم بيجن) في « وزارة الحرب » التي ألفها اشكول ، ومبيعات الاسهم الاسرائيلية التي لم يسبق لها مثيل (٣٢٥ مليون دولار عام ١٩٦٧) ، وازدياد الهجرة ، واحتلال مساحة واسعة من الاراضي العربية ، ظروف أدت الى اعادة الثقة بالاقتصاد الاسرائيلي في أوساط المستثمرين المحليين والاجانب .

ولكن التوسع الذي تلا الحرب كان عملية اتصفت بالتناقضات الاقتصادية والاجتماعية العميقة . ورغم ان اعدادا كبيرة من الجنود ظلت تحمل السلاح ، فقد بقيت البطالة مرتفعة نسبيا اذ كان ٥،٧١ ٪ من القوى العاملة بدون عمل في الربع الثاني من عام ١٩٦٨(٨٤). وظلت الاجور خاضعة لقيود ما قبل الحرب . وبينما ارتفعت الاجور ١،٧ ٪ خلال النصف الاول من عام ١٩٦٨ ، ارتفع الانتاج الصناعي بنسبة ٣٠ ٪ تقريبا عما كان عليه في النصف الاول من عام ١٩٦٧(٨٥). ولم تنل البروليتاريا الاسرائيلية أي تعويض على زيادة الانتاج الهائلة ، وكان عليها أن تتحمل زيادة في الاسعار — خلال الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٦٨ — بلغ معدلها ٢،٣ ٪ (٨٦).

بالرغم من سيل الدعاية الذي أطلقه بيروقراطيو العمال والمسؤولون الرسميون حول أهمية الانتاج الصناعي « للامن القومي » ، لم يرضخ العمال الاسرائيليون لمطلب الاسراع في العمل وتجميد الاجور . فقد كانت نسبة الاضرابات عام ١٩٦٨ أعلى منها عام ١٩٦٧، رغم ان عدد العمال الذين شاركوا في تلك الاضرابات كان أصغر ، لان الاضرابات شملت الشركات الصغرى(٨٧). هذا ومن الضروري معرفة نتائج موجة الاضرابات :

١) ان التهجم على الاجور الحقيقية للعمال جوبه برد فعل حازم .

٢) ان النداءات العاطفية حول « الامن القومي » لم تكف لمنع حصول الاضرابات .

٣) ان قيام العمال باضرابات دون موافقة نقابتهم يدل على تحدي العمال لسلطة بيروقراطيي الهستدروت .